

Distr.: General

18 March 1999

Arabic

Original: French

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني (تونس)

ثم: السيد كارانزا (نائب الرئيس) (غواتيمالا)

ثم: السيد حشاني (تونس)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/53/38/Rev.1، A/53/72-S/1998/156، A/53/87، A/53/95-S/1998/311، A/53/167، A/53/203، A/53/318، A/53/354، A/53/363، A/53/376، A/53/409، A/53/447)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/53/72-S/1998/156، A/53/87، A/53/95-S/1998/311، A/53/308)

١ - السيدة فونغ (البنك الدولي): أشارت إلى أن التخفيف من الفقر هدف رئيسي في مهمة البنك. وأن البنك الدولي يدرك بشكل متزايد ضرورة مراعاة احتياجات المرأة في برامج واستراتيجياته، وأنه حريص على إدراج المرأة في بحوثه وتحليله وبرامجه المتعلقة بالائتمان.

٢ - وقد التزم رئيس البنك الدولي خلال مؤتمر بيجين باتخاذ تدابير لتعزيز تعليم الفتاة، ليتحقق بحلول سنة ٢٠١٠ إكمال جميع الفتيات في العالم تعليمهن الابتدائي ولتتساوى فرص الفتيات والصبيان في الوصول إلى التعليم الثانوي. ومن المقرر تخصيص حوالي ٩٠٠ مليون دولار سنوياً حتى نهاية العقد لتحقيق هذا الهدف. والموارد المخصصة لتعليم الفتيات تتزايد سنوياً ويستفيد منها حالياً ٣١ بلداً. ويتعاون البنك في هذا المجال مع مؤسسات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (في مجال البيانات الإحصائية) ومع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمعات المحلية والتنظيمات النسائية.

٣ - ويتناول النهج الذي يسلكه البنك الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية في التنمية. وهو نهج لا يقتصر على الاقتصاد الكلي بل يسمح للسكان بالقيام بدورهم في التنمية.

٤ - وقالت إن أكثر من نصف الاستراتيجيات التي يسلكها البنك في مساعدة البلدان، وهي استراتيجيات تمثل أداة الحوار الرئيسية بين البنك من جهة والحكومات والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، أخذت في اعتبارها خلال السنة المالية ١٩٩٨ ما ينفرد به كل من الجنسين من خاصيات. وتختلف الاستراتيجيات باختلاف البلدان، والبنك يسعى حالياً إلى تقييم مدى نجاح الاستراتيجيات التي أخذت احتياجات المرأة في الاعتبار.

٥ - ويقوم البنك حالياً، بالتعاون مع المجتمع المدني وأخصائيي التنمية، بوضع تقرير من المتوقع أن يصدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عن إشراك المرأة في التنمية، بغية تعزيز الروابط المفاهيمية بين احتياجات كل من الجنسين، والخيارات السياسية، والتنمية. ويأمل البنك، بتركيز التحليل الاقتصادي على الدور الذي تقوم به المرأة، إثبات أنه في الإمكان تحسين كل من المساواة وفعالية البرامج والسياسات الإنمائية واستدامتها.

٦ - ويقوم البنك أيضا بإدراج مسائل نوع الجنس في التيار الرئيسي لتقريره عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٠ الذي سيتناول بالخصوص مسألة الفقر. ومن المتوقع أن يبدأ البنك في عام ٢٠٠٤ وضع تقرير عالمي آخر عن التنمية سيخصص تماما لمسألة إشراك المرأة في التنمية.

٧ - وفيما يتعلق بالتمويل، استفادت المرأة من ٢٥ في المائة من القروض المقدمة، لا سيما في القطاعين الزراعي والاجتماعي، وهي تستفيد بشكل متزايد من القروض المقدمة في مجالات أخرى مثل الهياكل الأساسية. ويبدل البنك، إلى جانب برامجه لتعليم الفتيات، جهودا في مجال الأمومة المأمونة وتقديم القروض الصغيرة للفقراء ومنهم ٧٠ في المائة من النساء.

٨ - وقرر البنك من جهة أخرى أن يصبح وديعا للمعارف وأن يفيد بمعلوماته وخبراته زبائنه وشركاءه في العالم بأسره. وقد أنشأ صفحة على الإنترنت لها روابط بصفحات رئيسية أخرى، ونشر وثائق، وأنشأ شبكات ومجموعات مواضيعية، ووضع برامج لتعزيز القدرات ونظم حلقات دراسية للتعريف بمسألة نوع الجنس.

٩ - وأعربت المتكلمة عن ارتياح البنك لقيامه خلال السنوات الثلاث الأخيرة بتحقيق تقدم كبير في مجال إشراك المرأة في التنمية، وتطوير أنشطته وتعزيز شراكاته في هذا المجال.

١٠ - السيد ياكوبو (بنن): ذكر أن ١٦١ دولة أصبحت أطرافاً في معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأنه رغم التحفظات الصادرة عن ٥٤ منها، أصبحت الاتفاقية عملياً عالمية. وهو أمر يدعو إلى الارتياح لأن هذا الصك يمثل إطاراً مرجعياً قانونياً في مجال حقوق المرأة. وقال إن بنن انضمت إلى الاتفاقية دون إبداء تحفظ وحث جميع البلدان على القيام بذلك بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإعلان حقوق الإنسان.

١١ - وأعرب المتكلم عن ارتياح حكومة بنن لإعادة تنظيم أعمال لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التي أصبحت تعقد اجتماعات أولية قبل الدورة تشترك فيها المؤسسات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية.

١٢ - وحكومة بنن مرتاحة أيضاً لتحسن اشتراك المرأة في الأمانة العامة وللتقرير الممتاز الذي قدم بشأن هذه المسألة (A/53/376). وشجع المتكلم مختلف الإدارات على كفالة تقديم التدريب وتجديد المعلومات للموظفين المؤهلين للترشح للشواغر.

١٣ - وقال إن الاتجار بالنساء والفتيات سببه الفقر، وأن الممارسات التقليدية والعرفية التي تؤثر على صحتهن تعود إلى معتقدات وعناصر ثقافية يمكن للإعلام والتوعية أن يقضيا عليها لتحل محلها ممارسات أخرى أقل خطورة ولها نفس القيمة الرمزية.

١٤ - وقال إن بنن مقرة العزم على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء وتحسين مركز المرأة ودورها. وقد حققت بنن عدة إنجازات في إطار تطبيق استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ومنها عمل بيجين، منها تنظيم حملات وطنية دورية للتوعية بمسألة المساواة بين الرجال والنساء وتنظيم حلقات دراسية غطتها

الصحافة تغطية واسعة؛ وإنشاء وزارة مستقلة معنية بحالة المرأة والشؤون الاجتماعية؛ وزيادة عدد النساء في أعلى المناصب الحكومية؛ وتحقيق المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة.

١٥ - ورغم هذه الإنجازات، فإن الشوط ما يزال طويلاً أمام بنين لتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ لا تزال للمرأة حقوق أقل مما للرجل في مجالي التعليم التقليدي ونظام الزواج. والتطور في المجتمعات الأبوية بطيء دائماً.

١٦ - ولا يمكن تحقيق أهداف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلا في إطار تدابير متكاملة. وبنين تؤيد تماماً الجهود التي تبذلها المستشارة الخاصة المعنية بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، الرامية إلى إشراك المرأة في جميع أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز. وينبغي أن يصحب هذا التعاون بين المؤسسات عنصر مسالة يسمح بمقارنة الأهداف المحددة بالنتائج المسجلة وبتصويب المسار عند الاقتضاء.

١٧ - ووفد بنين مهتم بالخبرة المكتسبة في سياق إطار التعاون القطري الذي وضعته الأمم المتحدة لمساعدة موزامبيق، وهي ترى أنه يمكن لبلدان أخرى أن تستفيد من ذلك الإطار وتسهم في تحقيق الأهداف التي حددت في بيجين؛ وفي الإمكان أيضاً الاستفادة في تنفيذ تلك الأهداف من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة.

١٨ - السيدة شاوا (ملاوي): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأعربت عن ارتياحها لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظر، خلال دورته الموضوعية في تموز/يوليه ١٩٩٨ وفي إطار مناقشته الرفيعة المستوى المخصصة للأنشطة التنفيذية، في تنفيذ منهاج عمل بيجين ودور الأنشطة التنفيذية في تعزيز القدرات وتعبئة الموارد اللازمة لتعزيز اشتراك المرأة في التنمية، وأعربت المتكلمة عن تأييدها للتوصيات التي أصدرها المجلس. وعن ارتياحها لأن المجلس قرر في قراره ٤٣/١٩٩٨ مكافحة تأنيث الفقر، وهي مشكلة منتشرة في الجنوب الأفريقي.

١٩ - وقالت إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تسعى منذ إنشائها إلى تحقيق التنمية البشرية، وإنشاء المؤسسات، وتعزيز القدرات، وأن جهودها انصبت مؤخراً على تحسين الإنتاجية. وإنها مدركة أيضاً أن المساواة بين الجنسين أمر أساسي في التنمية، وقد وضعت برنامجاً طموحاً يسعى إلى تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة في المنطقة في أسرع وقت ممكن. ولذلك الغرض، وقّع رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بياناً عن إشراك المرأة في التنمية كان أساساً لمشروع خطة العمل المعنية بمراعاة احتياجات كل من الجنسين في الجنوب الأفريقي.

٢٠ - وبعد مؤتمر بيجين، حددت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي المشاكل الرئيسية التي تواجهها المنطقة وهي: قلة الآليات التي تسمح بتحسين أحوال المرأة؛ وعدم المساواة بين الجنسين في مستوى اتخاذ

القرار بشأن الوصول إلى الموارد وأنشطة الإنتاج؛ وعدم ملائمة الهياكل السياسية الاقتصادية؛ وقلة حماية المرأة والفتاة؛ والمسائل المتعلقة بالسلم وإدارة المنازعات وحلها. ونشرت الجماعة الاقتصادية أيضا تقريرا عن الأنشطة المتعلقة بمسائل نوع الجنس عمم على نطاق واسع. وقد أقام كل بلد على حدة خطة عمله الخاصة به أو هو في طريق القيام بذلك.

٢١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ نظمت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في زمبابوي معرضا لقي نجاحا كبيرا. وسمح هذا المعرض الذي عرض منتجات المؤسسات النسائية في القطاع غير النظامي بإنشاء علاقات تجارية مع بلدان المنطقة ومع بلدان صناعية.

٢٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، اشتركت البلدان الأعضاء في الجماعة في حلقة دراسية نظمت في زامبيا لإدراج الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في خطط العمل البيئية والمتعلقة بإدارة الأراضي ومكافحة التصحر والمرأة.

٢٣ - ونظمت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي في آذار/مارس ١٩٩٨ في جنوب أفريقيا، في إطار اليوم الدولي للمرأة، مؤتمرا إقليميا عن مكافحة العنف ضد المرأة، في محاولة لتوعية الرأي العام بمشكلة العنف ضد المرأة في الجنوب الأفريقي، وإعلان تلك السنة سنة لمكافحة هذا النوع الخاص من العنف. وتمكن المشتركون في المؤتمر من تبادل الآراء والبيانات والخبرات ليس فقط فيما بينهم، وإنما أيضا مع ممثلي بلدان أخرى، ومن إثارة مواضيع مثل المضايقة الجنسية، والعنف العائلي، والبغاء، والاعتصاب، والإباحية، وواد البنات، والسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والديني للعنف، والقوانين المتعلقة بهذا الموضوع، والتوعية بالمشكلة والتدريب على حلها، لا سيما عن طريق المؤسسات الدراسية ووسائل الإعلام والمسرح.

٢٤ - وفي آذار/مارس ١٩٩٨ أيضا نظمت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي في زمبابوي حلقة عمل للنائبات البرلمانيات خصصت للعنف ضد المرأة، وكانت مناسبة التزمت فيها الحكومات الأعضاء باتخاذ تدابير تشريعية وبيداغوجية وتوفير خدمات معينة لمكافحة هذا النوع من العنف.

٢٥ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨ اشتركت الجماعة في اجتماع استشاري عن ترويج استعمال الرفالات الأنثوية نظمه برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايذز، ومنظمة الصحة العالمية، والمؤسسة الدولية للخدمات السكانية. وتعتبر الجماعة الاقتصادية أن الايدز مشكلة إنمائية ينبغي مكافحتها في سياق واسع جدا. واشتركت الجماعة في الفترة نفسها في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن المرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية، الذي عقد في أديس أبابا.

٢٦ - وفي حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٨ نظمت الجماعة الاقتصادية في جنوب أفريقيا أيضا مؤتمرا عن المرأة والتجارة بغية مساعدة المرأة على تعزيز اشتراكها في الأنشطة التجارية الجزئية، وتمكينها من عقد لقاءات وتبادل الآراء والوثائق، وإدراج منظور نوع الجنس في السياسات الاقتصادية الكلية والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ووضع استراتيجية مشتركة في مجالات منها بالخصوص أنشطة التعبئة.

٢٧ - وأخيرا، أنشأت الجماعة الاقتصادية في حزيران/يونيه ١٩٩٨ داخل أمانتها فريقا معنيا بالمساواة بين الجنسين مكلفا بتنسيق الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس وإسداء المشورة في ذلك المجال إلى الأمانة، وإدراج العلاقات بين الجنسين في برامجها الإنمائية القطاعية ووضع مشروع خطة عمل يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتهيئة إطار سياسي ومؤسسي موات لإشراك المرأة في سياسات وبرامج وأنشطة بلدان الجماعة وفي هياكلها وبرامج عملها، وتهيئة مناخ موات لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، واحترام المرأة وتمكينها من الوصول إلى الهياكل الاقتصادية وإلى الموارد ومن الاشتراك في عملية اتخاذ القرار، وتعزيز السلام، وتقييم آثار النزاعات على المرأة والطفل وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ١٩٩٧ بشأن إشراك المرأة في التنمية.

٢٨ - وختمت مندوبة ملاوي كلامها قائلة إن الجماعة الاقتصادية التي التزمت بتنفيذ منهاج عمل بيجين، والتي ستحقق أهدافها بمساعدة شركائها، تنتظر باهتمام انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية سنة ٢٠٠٠.

٢٩ - السيد أوكاسيونس (كولومبيا): قال إن للأزمة الاقتصادية الحالية آثارا سيئة على حالة المرأة، إذ ثبت أن المرأة هي دائما أول من يفقد عمله ويتضرر عندما تتدهور الهياكل الاقتصادية الاجتماعية في البلد. وهي كثيرا ما تكون ضحية عنف الرجل الذي يشعر بإحباط بسبب تدهور أوضاعه المعيشية. وكولومبيا التي لحقتها أضرار آفة العنف تشعر بالارتياح لأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدأ في عام ١٩٩٧، بالتعاون مع عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة، ومع الحكومات والمجتمع المدني في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، برنامجا واسعا لمكافحة العنف ضد المرأة. وقد وضعت كولومبيا، من جانبها، عدة برامج ورد وصفها في تقرير قدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا وإلى المقرر الخاص المعني بقضية العنف ضد المرأة، في جنيف.

٣٠ - وتولي حكومة كولومبيا أهمية كبيرة إلى هذه البرامج، اقتناعا منها بأنها أفضل وسيلة للتصدي للعنف الذي تعاني منه المرأة في المجتمع منذ عقود. بيد أن حماية المرأة قضائيا واجتماعيا لا تكفي، بل ينبغي أيضا تمكينها من القيام بدورها في تعزيز السلام وفي الحوار وفي تسوية المنازعات الاجتماعية. فالسلام يقوم على احترام الكائن البشري وكل تمييز أو عنف ضد المرأة يعوق بالتالي تهيئة مناخ مناسب للحوار.

٣١ - ووضعت الإدارة الوطنية المعنية بالمساواة بين الرجل والمرأة عدة برامج لتعزيز السلم الاجتماعي. ونظمت مندييات إقليمية ووطنية، وأنتجت برامج تلمزية تبرز دور المرأة في مجالات العلوم والفنون والإعلام ودورها في المجتمعات المحلية ومساهماتها البناءة في المجتمع المدني.

٣٢ - وأعرب المتكلم عن ارتياح كولومبيا لقيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنشاء شبكة نسائية تعمل على تعزيز السلام في مختلف بلدان العالم التي تضررت من الحرب، لا سيما في أفريقيا. وقال إن نساء هذه القارة أسهمن في تعزيز السلام في بلدانهم وفي إنعاش الاقتصادات التي دمرتها سنوات النزاع. وحكومة كولومبيا تدعم هذه الجهود وتأمل أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لها أيضا.

٣٣ - السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان): قالت إن تحسين حالة المرأة وإنهاء تهميشها من أهم جوانب التنمية الاجتماعية. ومنهاج عمل بيجين الذي يحدد مجالات العمل ذات الأولوية فرصة لتحقيق المساواة بين الجنسين

في جميع المجالات، مثلما تسعى إلى ذلك الخطة المتوسطة الأجل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١. ورغم الصعوبات السياسية والثقافية والمالية وغيرها التي تعترض تطبيق هذه الخطة، ينبغي مراعاة الخبرة المكتسبة عند وضع خطة جديدة. وأشارت المتكلمة إلى اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستنتاجات المتفق عليها بشأن إدراج منظور نوع الجنس في جميع الاستراتيجيات والبرامج، مما سيسمح بتحقيق تقدم ملموس. ووفد كازاخستان، إذ يعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تمثيل المرأة في المناصب العليا، فإنه يعرب أيضا عن انشغاله فيما يتعلق بحالة الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي.

٣٤ - وإذا كان تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر جنيف سجل تقدما مؤخرا بسبب إدراك المجتمع لضرورة القضاء على أوجه التفاوت بين الرجل والمرأة بغية تحقيق تنمية متناصفة، فإنه لا تزال توجد عدة مشاكل. وينبغي، في هذا السياق، الاعتراف بالدور الذي تقوم به الصكوك الدولية والرامي إلى تيسير بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر بيجين. وقد صدقت كازاخستان أيضا، بدون أي تحفظ، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تنتظر الكثير من تعاون لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وشعبة النهوض بالمرأة في تطبيق أحكام تلك القرارات تطبيقا فعالا. وفي إطار إرساء الديمقراطية والمجتمع المفتوح، اقترح رئيس كازاخستان برنامجا عالميا لنشر الديمقراطية يتعلق بالانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمان والمجتمع المدني والسلطات القضائية وحالة المرأة ووسائل الإعلام. وفيما يتعلق بحالة المرأة، اقترح الرئيس تعزيز دور المجلس المكلف بالمشاكل المتعلقة بالأسرة، والمرأة، والسياسات السكانية، وتحويله إلى لجنة خاصة مكلفة بمشاكل المرأة. وهو يعتزم أيضا اتخاذ تدابير محددة تتعلق أساسا بالزيادة من تمثيل المرأة في جميع أجهزة السلطة، وتكثيف حملة مكافحة العنف ضد المرأة وتهيئة ظروف مواتية لإنشاء مصرف يقدم قروضا للنساء. ووضعت خطة وطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين ووفق عليها. واشترك ممثلون عن المجلس وعدة منظمات غير حكومية نسائية اشتراكا نشطا في عدة مؤتمرات وحلقات عمل نظمت على الصعد الوطني والإقليمي والدولي وتناولت بالخصوص مسائل إقامة آليات لوضع خطط العمل الوطنية، وتحليل العراقيل التي تعوق اشتراك المرأة اشتراكا كاملا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تناولت مسائل المرأة والنزاعات العسكرية والاتجار بالنساء.

٣٥ - وفي إطار التعاون مع المنظمات الدولية ومع برامج وصناديق الأمم المتحدة، وقعت حكومة كازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا يتعلق بالقروض الصغيرة لمساعدة النساء، ووضع نموذج يمكن تطبيقه في مجالات أخرى، وكفالة التدريب والتشجيع للمرأة. بيد أن تطبيق هذا المشروع يقتصر حاليا على منطقتين من المناطق الخمس المقررة في البداية بسبب قلة الموارد المالية. ويتضمن البرنامج الوطني لتعزيز العمالة، الذي توافق عليه الحكومة سنويا، جزءا خاصا بعمل المرأة التي أصبحت تقبل بأعداد متزايدة على سوق العمل. بيد أن هناك مشاكل فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات النسائية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بسبب قلة الدعم القانوني من الدولة، ومن آليات الإقراض والتمويل بشروط ميسرة وبسبب قلة التشجيع الاقتصادي. ونظرا للدور الرئيسي الذي يقوم به التعاون الدولي في البحث عن حلول لجميع هذه المسائل، طلبت ممثلة كازاخستان من برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها المعنية التي لها خبرة طويلة في هذا المجال، لا سيما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تقديم المساعدة إلى بلدها. وأعربت عن أملها في أن تسمح دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المستأنفة في عام ١٩٩٩ والمخصصة لدور العمالة في القضاء على الفقر، بإيجاد حلول ابتكارية لهذه المشكلة الملحة.

٣٦ - السيدة مخيمر (مصر): قالت إن تقدماً كبيراً أُحرز منذ انعقاد مؤتمر بيجين في مجالات النهوض بالمرأة وتمكينها وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة نشاطات الأمم المتحدة وأجهزتها. وأعربت عن ارتياح وفد مصر لجهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقراره التركيز على تأنيث الفقر أثناء النظر في موضوع إزالة الفقر عام ١٩٩٩. وشددت على الدور الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم به في مساعدة الحكومات على تنفيذ التزاماتها الناشئة عن المواثيق الدولية.

٣٧ - وقد تنبّهت مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تحدث بدون المساواة بين الجنسين، فأعطت حقوق المرأة أولوية بإدراجها في الدستور وبترجمتها في الواقع إلى مساواة بين الجنسين في مجالي الصحة والتعليم. وطبقت أيضاً جميع الاتفاقات المتعلقة بحقوق المرأة ووضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٣٨ - ونظرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة هذه السنة في التقرير المتعلق بالتحفظات على الاتفاقية، وقررت في دورتها السابعة عشرة أن تأتي مساهمتها في الاحتفال بالعيد الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في شكل بيان عن موضوع التحفظات، وبصفة خاصة على المادة الثانية من الاتفاقية. وفيما يتعلق بالإدعاء القائل إن لاتفاقيات حقوق الإنسان حصانة ضد التحفظات، قالت المتكلمة إن الوفد المصري يرى أن موضوع التحفظات لا يجوز فيه التفرقة بين اتفاقية حقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات الأخرى. فقانون المعاهدات، وخاصة اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٩، لم يخص اتفاقية حقوق الإنسان بنظام للتحفظات يختلف عن غيرها من الاتفاقيات. وقد سجل تقدم في إعداد البروتوكول الاختياري للاتفاقية بيد أن الفريق العامل لم يدرس بعد بعض المسائل الأساسية، بحيث لا يمكن وضع جدول زمني محدد لصياغة البروتوكول واعتماده.

٣٩ - السيدة لاكنلال (الفلبين): أعربت عن ارتياحها للعناية التي توليها منظومة الأمم المتحدة لمتابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، لا سيما التقدم المحرز في إدراج السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطتها. وأعربت المتكلمة عن تأييد وفد الفلبين لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرامية إلى تعزيز القدرات وتعبئة الموارد، في إطار أنشطته التنفيذية، لتعزيز اشتراك المرأة في التنمية، لا سيما إدراج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية. وأثنت بالخصوص على الجهود التي يبذلها دون كلل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتحقيق استقلال المرأة الاقتصادي، وعلى الأنشطة الابتكارية التي يقوم بها على الصعيد المجتمعي. وأعربت عن تأييدها للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة مركز المرأة بشأن مجالات العمل الأربعة، وشجعت الحكومات على الاستلham من تلك الاستنتاجات عند وضع أو تحديث خطط عملها الوطنية. ودعت الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد خطط عملها الوطنية إلى القيام بذلك إسهاماً في إعداد الدراسة الرفيعة المستوى المقررة لعام ٢٠٠٠. وقالت إنه ينبغي وضع مؤشرات مناسبة تسمح بتحديد التغيرات الملموسة القابلة للقياس التي طرأت على حياة المرأة.

٤٠ - والوفد الفلبيني مهتم إلى أقصى درجة بمسألة الاتجار بالنساء والفتيات بسبب العدد الكبير من النساء اللائي يقعن ضحية لذلك في منطقة المحيط الهادئ. والفلبين تدين بشدة هذه الممارسة التي تمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، وترى أن التعاون الدولي هو وحده الكفيل بمكافحة هذه المشكلة. وتحقيقاً لذلك الغرض، سيقدم

الوفد الفلسطيني مشروع قرار جديد بشأن هذه المسألة وهو يأمل أن يحظى بدعم واسع من الوفود. وإذا كان التقدم المحرز في مكافحة هذه التجارة بطيئاً فذلك يعود إلى الاختلاف بين النهج المعتمدة وإلى استمرار الجدل بشأن البغاء والاستغلال الجنسي. والحالة تتطلب اتخاذ تدابير محددة الأهداف لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتوعية والتدريب والدعوة والمساعدة الاجتماعية والإصلاحات القضائية. وقد يسر التقدم الذي حصل في مجال تقنيات المعلومات (ووجود الإنترنت) كثيراً هذه الظاهرة. والمرء يتردد في اتخاذ تدابير صارمة قد تعوق بعض الحريات الأساسية، بيد أن حماية تلك الحريات قد ييسر انتهاك الحقوق الأساسية للمرأة أو الفتاة التي تقع ضحية الاتجار. ولذلك ينبغي للحكومات والمجتمع المدني وللقطاع الخاص التعاون لكي لا تستخدم وسيلة الاتصال المفيدة هذه لأغراض غير مقبولة. وطبيعة المشكلة تجعل من التعاون بين الدول أمراً ضرورياً. وفي هذا الصدد، يعتبر المشروع الثنائي بين الفلبين وبلجيكا في مجال الاتجار بالنساء مثلاً جيداً على المبادرات المشتركة. وتعتزم حكومة الفلبين إبرام اتفاقات مماثلة مع بلدان أخرى. أما على صعيد منظومة الأمم المتحدة، فإن وفد الفلبين مرتاح للعديد من المبادرات التي اتخذت لمكافحة مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات، وهو يدعو للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين إلى تنسيق أنشطتها في هذا الميدان على صعيد المنظومة.

٤١ - ولا تزال العديد من الممارسات التقليدية والعرفية تضر بصحة النساء والفتيات وتمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان، ووفد الفلبين مرتاح لسعي الحكومات والمجتمع الدولي إلى القضاء على تلك الممارسات. ويتطلب القضاء عليها حملات تعليم وتوعية. ويرى وفد الفلبين أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أداة قوية لحماية حقوق المرأة ستزداد فعاليتها لو صدق عليها الجميع بحلول سنة ٢٠٠٠. وهو يدعو الدول الأطراف إلى سحب تحفظاتها بشأن بعض أحكام الاتفاقية. وأعربت المتكلمة عن أسف وفدها لأن عدداً من التقارير الأولية لم تقدم بعد، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدة إلى الدول الأطراف التي تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها التعاهدية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بإنشاء صندوق استثماري خاص لهذه المسألة.

٤٢ - وبدأت الأزمة المالية تحدث آثارها على السكان، لا سيما الفئات المهمشة المحرومة ومنها النساء. ويزداد تأنيث الفقر حدة مع تناقص الإمكانيات المالية. ومن المفروض أن تُقنع الأزمة الاقتصادية المجتمع الدولي بأنه ليس بوسع التراجع في الالتزامات المعقودة في بيجين.

٤٣ - السيدة البرغوثي (فلسطين): قالت إنه ينبغي للحرص الذي يوليه المجتمع الدولي للنهوض بالمرأة وإشراكها في التنمية وتمتعها بحقوقها الأساسية أن يتجسد بتدابير ملموسة تتخذ لتحقيق الأهداف المحددة في منهاج عمل بيجين. وأعربت عن ارتياح الوفد الفلسطيني لقرار الجمعية العامة تنظيم دورة في أعلى مستوى في عام ٢٠٠٠ لدراسة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ومنهاج عمل بيجين، وأعربت عن أملها في أن تسمح تلك الدورة باتخاذ نهج ابتكاري ووضع برنامج عملي لكفالة متابعة هذه الوثائق الهامة. وقد سجل النهوض بالمرأة في العالم تقدماً، بيد أن المرأة لا تزال تعاني من عدم المساواة والعنف والفقر والآثار السلبية التي تحدثها المنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، وانتهاك حقوقها الأساسية. ولذلك ينبغي للحكومات إبداء الالتزام السياسي اللازم لإيجاد حلول لهذه المشاكل الخطيرة.

٤٤ - والمرأة الفلسطينية التي تعمل من أجل السلام والحرية والازدهار تعاني من آثار استمرار الاحتلال الإسرائيلي، الذي يمثل العائق الرئيسي أمام النهوض بالمرأة. وإنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، ومصادرة الموارد العقارية والمائية، والمحصرة المتكررة التي تفرض على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنها مدينة القدس، وغير ذلك من التدابير القمعية لها آثار سلبية على حالة المرأة الفلسطينية عموماً، يُضاف إلى ذلك أن سنوات الاحتلال الطويلة أسفرت عن عدد مرتفع من اللاجئين والأشخاص المشردين، وعن تشتت الأسر، وتدهور الحالة الصحية، وتراجع مستوى الخدمات التعليمية، وانتشار البطالة. ومع ذلك تواصل المرأة الفلسطينية بنشاط كفاحها من أجل الحرية والاستقلال. وإيماناً منها بمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية للجميع، تسعى المرأة الفلسطينية إلى تعزيز دور ومهام المؤسسات النسائية لتمكينها من الاشتراك بفعالية في إدراج شواغل المرأة في السياسات والخطط والبرامج، وتوعية المسؤولين بأهمية وضع تخطيط اقتصادي واجتماعي يسوي بين الجنسين، وتعبئة وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وزيادة تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرار. ومثلما أشار الأمين العام في تقريره (E/CN.6/1998/2/Add.2)، فإن حالة المرأة الفلسطينية وظروف معيشتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطور عملية السلام. ولذلك فإن كل ابتعاد عن الهدف الذي تسعى إليه عملية السلام يعوق تحقيق التقدم الذي تتطلع إليه المرأة الفلسطينية. ويتعين على المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، مواصلة دعم المرأة الفلسطينية وتقديم مساعدة متزايدة إليها خلال هذه الفترة الصعبة من كفاحها من أجل المساواة والتنمية والسلام.

٤٥ - السيدة أغيار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها يولي أهمية خاصة لحالة المرأة، وقد وقّع وصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واتضح أن هذه الاتفاقية أداة ممتازة للتشاور بين المؤسسات السياسية المكلفة بإشراك المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي أنشطة المجتمع المدني ممثلاً بالمنظمات غير الحكومية التي تجمع بين نساء من جميع الطبقات الاجتماعية لتبادل الآراء بشأن الدور الذي تريد المرأة القيام به، وقدرتها على تحديد مصيرها بنفسها. وتسمح الآليات الداخلية التي تنص عليها الاتفاقية للمرأة بإسماع صوتها في مجتمع يهيمن عليه الرجل. وتواجه المرأة في البلدان النامية عدة صعوبات منها أساساً الفقر الذي يصيبها قبل غيرها، لا سيما في الأوساط الريفية. ولذلك ينبغي، على سبيل الأولوية، إشراك المرأة في عملية التنمية بتيسير حصولها على القروض الصغيرة ووصولها إلى الملكية العقارية عن طريق وضع التشريعات المناسبة. ويُعطي قانون الإصلاح الزراعي الذي اعتمد في الجمهورية الدومينيكية للمرأة الدومينيكية، لأول مرة، الأهلية القانونية لامتلاك قطعة من الأرض تسمح لها ولأسرتها بالعيش منها. وأنشئت منظمات غير حكومية في المناطق الريفية، وأقيمت شبكات من التعاونيات تقوم بدور المؤسسات المصرفية لمساعدة المرأة على تمويل ما تقوم به من مشاريع صغيرة في مجالي الزراعة أو الصناعات التقليدية. بيد أنه ينبغي تكثيف الجهود في مجالي التعليم واشتراك المرأة في الحياة السياسية. وأدخل تغيير على القانون الانتخابي ليكفل للمرأة نسبة مئوية دنيا في الجمعيات والمجالس المنتخبة. وأنشئت لجنة وطنية لكفالة متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ووضعت خطط عمل وطنية معنية بالمساواة والتنمية والسلام تحدد التدابير التي ينبغي للحكومة الدومينيكية أن تتخذها لتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذ الالتزامات التي عقدها البلد على نفسه على الصعيدين الإقليمي والدولي. بيد أنه ما ينبغي لهذه الدلائل المبشرة أن تنسينا المشكلة الخطيرة التي تواجهها المرأة في العالم بأسره، وهي العنف (ومن أصعب أشكاله تحديداً العنف العائلي) الذي يصيب المرأة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وأعربت المتكلمة عن ارتياح الوفد الدومينيكي لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر، لأول مرة،

جرائم حرب الجرائم ذات الطابع الجنسي التي تقترب ضد النساء والأطفال. وأعربت أيضا عن ارتياحها للجهود التي تبذل على الصعيد الإقليمي في أفريقيا للقضاء على الممارسات والتقاليد العرفية القاسية التي تنال من كرامة المرأة والفتاة.

٤٦ - السيدة ساندرو (رومانيا): قالت إن بلدها يؤيد مداخلة الوفد النمساوي نيابة عن الاتحاد الأوروبي وأنها ستكتفي بذكر جوانب محددة من المسألة. إن الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة يقيم فيها المجتمع الدولي الحالة الراهنة لاحترام حقوق المرأة في إطار الحقوق العالمية التي يتمتع بها الكائن البشري، ويعطي فيها دفعا جديدا إلى النهوض بالمرأة. والوفد الروماني يشدد في هذا الصدد على أهمية البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي ينبغي وضع نصه في صيغته النهائية واعتماده في أقرب وقت ممكن.

٤٧ - ورومانيا، بوصفها طرفا في الاتفاقية، يهتما جدا إقامة حوار بناء مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وسوف تقدم إلى اللجنة قريبا تقريرها الدوري الرابع.

٤٨ - والاستراتيجية الوطنية التي بدأتها رومانيا تتكامل مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتتضمن خطة العمل الوطنية المعنية بتكافؤ الفرص والتي وضعتها إدارة النهوض بالمرأة جانبا معياريا يرمي إلى كفالة احترام حقوق المرأة وتدابير عملية ترمي إلى كفالة ممارستها الفعلية لجميع تلك الحقوق. وستكلف اللجنة المشتركة بين الوزارات التي يجري إنشاؤها حاليا في رومانيا بتقييم تطبيق الخطة الوطنية. واتخذت عدة تدابير تشريعية ترمي إلى تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة، إلى جانب تدابير إدارية ترمي إلى مساعدة أكثر النساء تأثرا بالإصلاح الاقتصادي. وترى رومانيا أنه ينبغي وضع مدونة عمل جديدة تتضمن تدابير تكفل تكافؤ الفرص المتاحة لكل من الجنسين.

٤٩ - ووضعت السلطات الرومانية منذ ١٩٩٦، في سعيها إلى إيجاد حل للعنف العائلي، هياكل متخصصة لمكافحة هذه الظاهرة ومساعدة الضحايا، بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية.

٥٠ - والحكومات هي طبعاً المسؤولة عن ترجمة توصيات منهاج عمل بيجين إلى واقع، بيد أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون مساعدة المجتمع الدولي. ورومانيا مرتاحة للتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما في إطار برنامج تنمية القدرات المؤسسية في مجال حقوق المرأة، الذي بدأته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي أيضا مرتاحة للمشروع الذي بدأته مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز قدرة المرأة في مجال اتخاذ القرارات السياسية، وكذلك مبادرة الصندوق الإنمائي للمرأة بشأن المرأة الريفية، وهو مشروع يعكس تماما أهمية المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧ لكي تستفيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من كفاءات هائلة في هذا المجال. وأخيرا، أعربت المتكلمة عن عزم رومانيا الإسهام في الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠.

٥١ - السيد كاراخزا (غواتيمالا)، نائب الرئيس، يتولى الرئاسة.

٥٢ - السيد ريم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن تحقيق المساواة الاجتماعية بين الجنسين يتطلب أن تشترك المرأة، عمليا وليس نظريا، في الأنشطة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل، وأن ذلك يتطلب أن تعتمد البلدان سياسات اجتماعية وأن تستثمر في النهوض بالمرأة.

٥٣ - وهو ما حدث فعلا في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حيث تتمتع المرأة بالمساواة في الحقوق وتشترك بنشاط في الحياة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية للبلد.

٥٤ - وعلى الصعيد الدولي، تقدر جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة، لا سيما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، وهي تأمل أن تحصل قريبا الهيئات المعنية بالنهوض بالمرأة، لا سيما في البلدان النامية على أموال إضافية.

٥٥ - وينبغي للمجتمع الدولي، في مكافحته لمشكلة العنف ضد المرأة الذي يمثل أكثر الانتهاكات لحقوقها الأساسية جسامة، أن ينكب على دراسة الأسباب الاجتماعية للمشكلة وأن يتخذ تدابير قضائية واجتماعية صارمة لمعاقبة مرتكبي العنف. والقضاء على العنف يبدأ بتوعية الشباب.

٥٦ - ومن المهم في هذا الصدد أن تعترف الحكومة اليابانية بمسؤوليتها في الاسترقاق الجنسي الذي تعرضت إليه "نساء المتعة" على يد الحكومة والسلطات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وأن تقدم اعتذاراتها وتقترح تعويضا.

٥٧ - السيد الحميميدي (العراق): قال إن حكومته تولي اهتماما خاصا للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وفقا للمادة ١٩ من الدستور العراقي والقانون رقم ١٩١ لعام ١٩٧٥ الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والمزايا المالية، إضافة إلى قانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ الذي استهدف تبديل القوانين والتشريعات المعمول بها بما ينسجم وخلق مجتمع جديد قائم على المساواة. وقال إن بوسع المرأة العراقية أن تتولى أعلى المناصب وأنها تتمتع بعدد كبير من المزايا الاجتماعية حتى في أقصى المناطق البعيدة. بيد أن العدوان المسلح لعام ١٩٩١ ومحاصرة العراق الاقتصادية التي تبعتها وتواصل منذ أكثر من ثماني سنوات أثرت بشدة على تقدم المرأة العراقية. فإضافة إلى ما سببه ذلك لها من معاناة مادية وأدبية، لم يعد بوسعها القيام بدورها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

٥٨ - وبالرغم من هذه الظروف الصعبة، لم يتخل العراق عن التزاماته بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو يحاول جاهدا تقديم تقاريره الدورية، وقد قدم أولها في عام ١٩٩٣ وثانيها وثالثها خلال الأسبوع المنقضي. وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، شكلت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالمرأة العراقية، في ضوء اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية تنفيذا لقرارات مؤتمر بيجين. وقد أحييت هذه الاستراتيجية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه عام ١٩٩٧.

٥٩ - إن ما تعانيه المرأة العراقية في ظل الحصار يتعارض مع ما نصت عليه مقررات المؤتمرات العالمية بشأن المرأة والتي أكدت التزام المجتمع الدولي بتحسين أوضاعها والارتقاء بمستواها لا سيما على صعيدي التعليم والعمالة. وفي هذا الصدد تنص الفقرة ١٤٥ (ط) من إعلان ومنهاج عمل بيجين على اتخاذ تدابير من أجل تخفيف حدة آثار الجزاءات الاقتصادية على الأطفال والنساء. وعليه فإن الخطوة الأولى باتجاه تمتع المرأة العراقية بحقوق كاملة تبدأ برفع الحصار الاقتصادي ليتسنى لها تجاوز الصعوبات والعقبات التي تعاني منها، واستعادة دورها الريادي في بناء المجتمع.

٦٠ - السيدة نغوين (فييت نام): أعربت عن تأييد وفدها بشدة لمداخلة ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

٦١ - إن تطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين ليس بالنسبة لفييت نام سوى استمرار سياسته الرامية إلى النهوض بالمرأة الفيتنامية. وقد أنشئت لجنة وطنية للنهوض بالمرأة مكلفة بوضع خطة عمل وطنية ترمي إلى القضاء على تأنيث الفقر وعلى تهमيش المرأة. ووضعت هذه الخطة أهدافا محددة لتحقيق بحلول سنة ٢٠٠٠، لا سيما تخفيض معدل البطالة النسائية في المناطق الحضرية. ومحو أمية العاملات بين سن ١٥ و ٣٥، وإتاحة التعليم الابتدائي للجميع، وزيادة عدد الفتيات في التعليم الثانوي، وتدريب عدد أكبر من العاملات المؤهلات، وزيادة عدد النساء في الهيئات الانتخابية. وفي إطار خطة العمل الوطنية، أنشأت الحكومة الفيتنامية وظائف وأنشطة مدرة للدخل لتستفيد منها المرأة وأتاحت لها وصولا على قدم المساواة إلى التعليم، لا سيما محو الأمية، وحسنت من الرعاية الصحية المقدمة إلى النساء والأطفال، وعززت دور النساء في مناصب القيادة. وفي هذا الصدد يجدر بالإشارة أن المرأة الفيتنامية من أكثر النساء تمثيلا في المجالس النيابية في آسيا والمحيط الهادئ. وقد أعطت الحكومة الفيتنامية تعليمات خاصة للسلطات في جميع مستويات البلد للحرص على تدريب العاملات. وبمساعدة من حكومة هولندا ومنظمة العمل الدولية، دخل مشروع التدريب وتعميم المعلومات عن حقوق العاملات مرحلة التنفيذ في آذار/ مارس ١٩٩٨.

٦٢ - ومما يدعو إلى الارتياح على الصعيد العالمي، أن عددا من الأنشطة بدأت في إطار منظومة الأمم المتحدة تنفيذا لنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتقوم اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة حاليا بإعداد التقرير الدوري الثاني الذي ستقدمه فييت نام إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قبل نهاية ١٩٩٨. وقد سر فييت نام أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر دراسة أسباب مشكلة تأنيث الفقر والبحث عن حلول لها.

٦٣ - ومن المؤسف له أن بلدانا عديدة لم تقدم بعد خططها أو استراتيجياتها الوطنية لمتابعة منهاج عمل بيجين. وجدير بالإشارة أن تحويل الإعلان عن النوايا إلى تدابير وسياسات ملموسة على الصعيدين الوطني والدولي يتطلب، إلى جانب وجود العزيمة السياسية، الموارد المالية والبشرية اللازمة. ولذلك من المهم جدا الحرص على تطبيق صيغة ٢٠/٢٠ المشار إليها في الفقرة ٣٥٨ من منهاج عمل بيجين.

٦٤ - السيد حشاني يستأنف رئاسة الجلسة.

٦٥ - السيدة كامارا (غينيا): قالت إن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تتطلب موارد ميزانية كافية، وأنه ينبغي الزيادة من المساهمات المقدمة إلى الهيئات الإنمائية.

٦٦ - وفيما يتعلق بتحسين حالة المرأة في الأمانة العامة، يقدر وفد غينيا الجهود التي يبذلها الأمين العام لتطبيق خطة العمل الاستراتيجية ويشجعه في السعي إلى البلوغ بتمثيل المرأة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي إلى نسبة ٥٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠.

٦٧ - وأشادت المتكلمة بجودة إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الميدان، وقالت إن وفد غينيا يرى أنه ينبغي للصندوق أن يكتف تعاونه مع شركائه. وينبغي من جهة أخرى تعزيز دور وولاية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الذي ينبغي أن تكون له قاعدة مالية ثابتة.

٦٨ - وتؤيد غينيا الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات وهي ترى أنه يتعين على المجتمع الدولي القيام في هذا الميدان بعمل منسق وفعال.

٦٩ - وقد وضعت الحكومة آلية للنهوض بالمرأة، واتخذت التدابير لكفالة المساواة بين الجنسين، وهي تسعى إلى إدراج حقوق المرأة (التي تمثل ٥١,٣ في المائة من سكان البلد) في جميع البرامج الوطنية. وزيادة عدد النساء في مستويات اتخاذ القرار زيادة كبيرة يدل على الحرص على إشراك المرأة في إدارة الشؤون العامة. وأنشأت الحكومة في عام ١٩٩٦ وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة، التي تكفل متابعة منهاج عمل بيجين، وترسم السياسة الوطنية في مجال النهوض بالمرأة، وقد أنشأت صندوق دعم وطني للأنشطة النسائية، ووضعت خطة عمل وطنية في إطار الخطة الوطنية للتنمية البشرية والاستراتيجية الإنمائية حتى سنة ٢٠١٠، وهي ترمي إلى تحسين التشريعات في مجال النهوض بالمرأة وحمايتها، وتعزيز المؤسسات، وتعزيز دور المرأة العائلي والاجتماعي والثقافي، وتحسين مركزها، في إطار العمل على تعزيز مركزها الاقتصادي.

٧٠ - وتقوم الوزارة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ مشروع يرمي إلى توعية الفتيات الأميات والمنقطعات عن الدراسة بالمسائل الصحية والإنجابية؛ ووضعت الوزارة، بالتعاون مع البنك الدولي، في متناول المنظمات غير الحكومية ومختلف الهيئات معلومات ووسائل للحد من النمو الديمغرافي ومكافحة انتشار الأمراض المنقولة جنسيا. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جهة أخرى، مشروعا لإشراك المرأة في التنمية. وأعربت المتكلمة عن امتنان حكومة غينيا لجميع شركائها في التنمية، وعن الأمل في استمرار استفادتها من التعاون الدولي للوفاء بمهمتها.

٧١ - السيدة سيمونوفيتش (كرواتيا): أشارت إلى أن بلدها صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن لأحكام الاتفاقية، وفقا للمادة ١٣٤ من الدستور الكرواتي، أولوية على التشريعات الوطنية. وأجرت كرواتيا إصلاحا تشريعيا وهي تحرص على أن تكون جميع القوانين المتوخى اعتمادها، مثل قانون العلاقات داخل الأسرة، متماشية مع الاتفاقية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قدمت كرواتيا تقريرها الأول إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وهي مرتاحة في هذا الصدد لحصولها على فرصة الدخول في حوار بناء مع اللجنة ولاشتراك

منظمات غير حكومية وطنية في هذه العملية. وتلقت كرواتيا بارتياح أيضا الاستنتاجات التي وضعتها اللجنة، وقد عممت تلك الاستنتاجات على نطاق واسع في كرواتيا وأسهمت كثيرا في تنفيذ الاتفاقية. ووفقا لتوصيات اللجنة، الرامية في جملة أمور إلى القضاء على الأفكار المسبقة بشأن المرأة وتعزيز اشتراكها في الحياة السياسية، قررت اللجنة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، بالتشاور مع مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين ومجلس أوروبا، تنظيم حلقة دراسية عن اشتراك المرأة في الحياة السياسية، ستنظم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأعربت المتكلمة من جهة أخرى عن ارتياح وفد كرواتيا للتقدم المحرز في صياغة بروتوكول اختياري للاتفاقية، من المتوقع أن يسهم في كفالة تطبيقها تطبيقا فعالا.

٧٢ - وفي إطار متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين، أنشأت حكومة كرواتيا في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ لجنة وطنية معنية بالمساواة بين الجنسين، واعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ سياسة وطنية في مجال المساواة تستند إلى نتائج تحليل أجري لحالة المرأة في كرواتيا. ويبين ذلك التحليل أن اشتراك المرأة في مناصب المسؤولية، لا سيما على الصعيد السياسي، لا يزال غير كاف، وأنه بالرغم من القوانين المعتمدة، لا تزال توجد أفكار مسبقة بشأن المرأة. ولذلك تتضمن السياسة التي تسلكها كرواتيا تدابير ملموسة لتعزيز اشتراك المرأة، وتحسين أحوالها الاقتصادية، وتيسير وصولها إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وكفالة احترام حقوقها، ومكافحة العنف الذي تتعرض إليه وقت السلم وفي حالات النزاع على السواء. ودعت المنظمات غير الحكومية إلى التعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في تنفيذ هذه السياسة. وتحقيقا لذلك، أنشئ في نيسان/أبريل ١٩٩٨ مجلس للمنظمات غير الحكومية، مؤلف من خمسة ممثلين، لتعزيز أعمال اللجنة الوطنية. وأنشأت هذه اللجنة أيضا فريقا عاملا خاصا معنيا بوضع إحصائيات تتعلق بالمرأة في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتشترك منظمات غير حكومية إلى جانب المعهد الوطني للإحصاء في كرواتيا في هذا المشروع. ودعت اللجنة من جهة أخرى إلى عقد اجتماع مشترك مع اللجنة الوطنية المعنية بالثقافة بحقوق الإنسان في إطار السعي إلى تطهير الكتب المدرسية من الأفكار النمطية وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم الوطني بأكمله.

٧٣ - وفيما يتعلق بمسألة العنف العائلي، تسعى وزارة العمل والحماية الاجتماعية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، إلى إقامة مراكز رعاية للنساء ضحايا ذلك العنف، وهي تنظم حاليا حلقة دراسية مخصصة لهذه المسألة، دعت المنظمات غير الحكومية إلى الاشتراك فيها. وجددير بالذكر أيضا أن وزارة العمل والحماية الاجتماعية تقدم شهريا خدمات استشارية مجانية في مجال العمالة والقضاء. وأعربت المتكلمة عن تأييد وفدها لبقية الوفود التي أعربت عن ارتياحها لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وقرارها اعتبار الجرائم الجنسية من جرائم الحرب. وفيما يتعلق بمسألة السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطة وبرامج الأمم المتحدة، قالت إن وفد كرواتيا مرتاح للجهود التي تبذلها في هذا الميدان المستشارة الخاصة المعنية بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. بيد أن الوفد يأسف لأن المرأة من البلدان المارة بمرحلة انتقال لا تزال ناقصة التمثيل، ويأمل أن تتخذ تدابير لإصلاح هذا الوضع.

٧٤ - ووجهت المتكلمة انتباه أعضاء اللجنة إلى تحديات المستقبل فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، واستخدام وسائل الإنجاب الاصطناعي الجديدة. وذكرت في هذا الصدد بأن مجلس أوروبا اعتمد في عام ١٩٩٦ اتفاقية حقوق الإنسان والطب الحيوي، وبروتوكولا اختياريا عن الاستنساخ البشري، وهو يعتزم اعتماد بروتوكولات إضافية أخرى. واعتمدت اليونسكو من جهتها الإعلان العالمي للمجين (الجينوم) البشري وحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ونظرا لما أحرز مؤخرا من تقدم في هذا المجال، يقترح وفد كرواتيا أن تنظر اللجنة الثالثة وهيئات الأمم المتحدة المختصة في مسألة وسائل الإنجاب الاصطناعي الحديثة وأثرها على حقوق المرأة في مجال الإنجاب، وبصفة عامة على حقوقها الأساسية.

٧٥ - السيدة بروبوي (غانا): هنأت هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الإقليمية والدول على الجهود المبذولة للقضاء على الممارسات التقليدية والعرفية التي تضر بصحة المرأة والفتاة، وقالت إن المرء يستنتج مع ذلك عند قراءة تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة (E/CN.1998/54) أن أعمالا كثيرة تنتظر الإنجاز في هذا الميدان. وغانا مرتاحة من جهة أخرى للبيان المشترك الصادر عن منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٩٧ عن تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات.

٧٦ - وقد أبدت غانا، من جهتها، عزمها على احترام أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتهوؤ بالمرأة، بحظر بعض الممارسات التقليدية والثقافية، المتعلقة خاصة بالترمل، وأصدرت قوانين تتعلق بالإرث لحماية حقوق الأرمال والأطفال. وتقوم بعض المنظمات غير الحكومية، بالتعاون مع الحكومة، بحوار مع زعماء المجتمعات المحلية في المنطقة التي تمارس فيها ثقافة التروكوسي في غانا.

٧٧ - وقالت إن غانا تثنى على البلدان التي صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو انضمت إلى تلك الاتفاقية أو خلفت فيها غيرها من الدول، وتطلب من الدول التي لم تصدق بعد على هذا الصك أن تسرع بذلك. وتؤيد غانا موقف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تود التشديد على الحقوق الأساسية للمرأة في أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الفقرة ٤٦٥ من التقرير A/53/38/Rev.1).

٧٨ - وأعربت المتكلمة عن تأييد بلدها للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والأربعين والتي أوضحت فيها أنه يتعين على الحكومات مكافحة جميع أشكال الاتجار بالنساء والفتيات (E/1998/27). والحكومات مدعوة إلى تبادل المعلومات بشأن هذه المسألة وإلى إنشاء مركز لجمع المعلومات داخل الانتربول، والمنظمات الإقليمية المكلفة بتطبيق القوانين وقوات الشرطة الوطنية. ومن المهم أيضا أن تنظم تلك الحكومات حملات لتوعية النساء بحقوقهن وتمكينهن من اتخاذ القرارات عن دراية.

٧٩ - ويلاحظ الوفد الغاني بارتياح أن لجنة منع الجريمة والقضاء الجنائي اعتمدت في دورتها السابعة، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، قرارات لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات عن طريق وضع صكوك دولية جديدة لمكافحة ذلك

الاتجار ونقل المهاجرين بشكل غير مشروع. وهو يأمل أن تصدر الدول الأعضاء من جهتها قوانين لمكافحة هذه المشكلة وأن تعاقب على هذه الجرائم بما تستحقه من صرامة.

٨٠ - وقالت المتكلمة إن الوفد الغاني قلق بسبب حالة المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويستنتج من قراءة تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/53/376) أنه بالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال المرأة غير ممثلة تمثيلاً كافياً في المستويات العليا. واستنتج الأمين العام أيضاً أنه لا يمكن، إذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه، تحقيق المساواة بين الجنسين قبل سنة ٢٠٠٠ في مستوى المديرين، وفي سنة ٢٠٠٧ في الفئة الفنية. والدراسة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في دورتها السابعة والأربعين عن حالة المرأة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مشجعة أيضاً. ووفد غانا يدعو الدول الأعضاء إلى مساندة الأمين العام في سعيه بتشجيع النساء في بلدانهم على الترشح إلى وظائف فئة المديرين والفئات العليا.

٨١ - ويأسف وفد غانا كثيراً لأن التقارير المعروضة على اللجنة الثالثة لا تشير إطلاقاً إلى البرامج الرامية إلى توعية الرجل بقيمة المرأة وخصالها. كما أن تلك التقارير لم تتعرض لمسؤولية الرجل في البرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة، وهو نقص يجب تلافيه في المستقبل.

٨٢ - السيدة ميوغوا (صندوق الأمم المتحدة للسكان): ذكرت بسياسة الصندوق التي تستلهم من مبادئ المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين، وأشارت إلى أن سنة ١٩٩٩ ستشهد دراسة وتقييماً، يجريان كل ٥ سنوات، لتطبيق البلدان للتعهدات التي عقدتها على نفسها خلال المؤتمر. وقد نُظمت عدة اجتماعات مائدة مستديرة واجتماعات أفرقة خبراء خصصت لمسألة النهوض بالمرأة، باشتراك العديد من المنظمات ومن ممثلي مختلف فئات المجتمع. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، خصص اجتماع مائدة مستديرة في نيويورك لمسألة صحة المراهقين الإنجابية. وتناول اجتماع مائدة مستديرة آخر، نُظّم في كامبالا، حقوق الإنجاب، والبرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة، واشترك الرجل وحقوق الإنسان. ومن المقرر أيضاً عقد اجتماع تقني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عن خدمات الصحة الإنجابية في الحالات الاستعجالية. وبدأت اللجان الإقليمية وجامعة الدول العربية عمليات تقييم مماثلة بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٣ - والنتائج التي توصل إليها تقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مشجعة، بيد أن الحالة تتطلب المزيد من التقدم في مجالات المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، والصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي، في هذا السياق، إيلاء أهمية خاصة لحقوق الفتيات، والتعليم، ومشاكل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وهي مشاكل ناتجة عن استمرار ممارسات بالية تعرض للخطر صحة الضحايا ومستقبلهن. وفي هذا المجال، يؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان الأنشطة الرامية إلى تثقيف وتوعية الأبوين، والمدرسين، والمسؤولين المحليين، ليدركوا أهمية تعليم الفتاة والآثار المدمرة التي يحدثها الزواج المبكر والحمل المبكر. والصندوق يقدم أيضاً خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى الشبان والشابات. ومن بين المبادرات التي اتخذت بنجاح للقضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، مشروع بدأه مسنون في أوغندا وأحرز في عام ١٩٩٨ على جائزة الأمم المتحدة في مجال السكان.

٨٤ - ويساور صندوق الأمم المتحدة للسكان قلق شديد بسبب مشكلة العنف ضد المرأة. وهو يتعاون مع منظمات أخرى في التشجيع على اتخاذ تدابير تشريعية، ويساند المبادرة العالمية الرامية إلى القضاء على هذا النوع من العنف الذي يحرم، مهما كان شكله، المرأة من اختيار ما تريده في حياتها ومن ممارسة حقوقها. ويواصل الصندوق من جهة أخرى تشجيع توعية الرجل بمسؤوليته فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالصحة الإنجابية، لا سيما بالنظر إلى الخطر الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وصندوق الأمم المتحدة للسكان مرتاح عموماً للأنشطة الجارية بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمجتمع المدني، وسيواصل اعتبار مسألة الصحة الإنجابية في أوسع إطار ممكن، مع الحرص فيما يقوم به من أنشطة في مجالي السكان والتنمية على اعتماد نهج متكامل لحقوق الإنسان.

٨٥ - السيدة ليم (منظمة العمل الدولية): أعربت عن ارتياحها لأعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي تترأسها المستشارة الخاصة المعنية بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وأشارت إلى أن المنظمة اشتركت فيها بنشاط، لا سيما بمناسبة تنظيم حلقة العمل المخصصة للنهوض بالمرأة وحقوقها الأساسية. وفي إطار متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بدأت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٧ البرنامج الدولي لتوفير فرص عمل أكثر وأفضل للمرأة. ويجري تنفيذ هذا البرنامج على الصعيدين الوطني والدولي، وهو يتناول أساساً الصلة بين عمل المرأة والفقر والتنمية المستدامة واستخدام الموارد البشرية استخداماً رشيداً. ويرمي البرنامج أيضاً إلى التشديد على الأثر الذي يحدثه عمل المرأة في الحد من استغلال الأطفال في العمل، وإلى القيام، بالتشاور مع ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال ومختلف فئات المجتمع المدني، بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتمكين المرأة من فرص عمل أكثر وأفضل. ويكتسي البرنامج أهمية خاصة في سياق العولمة والأزمة الاقتصادية التي يعيشها العديد من البلدان. وبالفعل، ومثلما أشار إلى ذلك تقرير منظمة العمل الدولية عن حالة العمالة في العالم (١٩٩٨)، بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم مستوى لم يبلغه من قبل، وتشير جميع الدلائل إلى استمرار ارتفاعه في الأشهر القادمة. وأعربت المتكلمة عن تخوفها من أن تكون المرأة الضحية الأساسية لهذه الحالة ومن أن تفقد المكاسب التي حققتها في مجال المساواة والعمل.

٨٦ - وأجرت منظمة العمل الدولية دراسة خصصت لظاهرة البغاء في جنوب شرقي آسيا، بيّنت أن عدداً متزايداً من النساء يتجهن قسراً إلى البغاء لأسباب اقتصادية. ونظراً للأزمة التي تمر بها المنطقة ولتزايد البطالة، من المتوقع أن يزداد اقبال النساء على تلك الأنشطة، وأن يزداد انقطاع الأطفال عن التعليم، بسبب عجز والديهم عن الوفاء باحتياجاتهم التعليمية. ونظراً لانخفاض قيمة العملات المحلية بسبب الأزمة، من المتوقع عودة السياحة ذات الطابع الجنسي إلى التزايد. ومن دواعي قلق منظمة العمل الدولية أيضاً أن معظم البلدان لم تتخذ مواقف صارمة فيما يتعلق بالبغاء، ولم تتخذ تدابير تشريعية لمواجهة المشكلة، لا سيما فيما يتعلق ببغاء الكبار. ووضعت منظمة العمل الدولية توصيات في هذا الصدد شددت على أهمية اتخاذ تدابير ليس فقط فيما يتعلق بالنساء أو الأطفال الذين يضطرون إلى ممارسة البغاء، وإنما أيضاً بالمسؤولين عن استغلالهم والمستفيدين من ذلك. وأخيراً، يجدر بالإشارة أن منظمة العمل الدولية تواصل، إلى جانب هذه البرامج، القيام بعدة أنشطة ترمي إلى نشر السلوك الحريص على المساواة بين الجنسين في جميع سياساتها وبرامجها، وقد اشتركت مؤخراً في

اجتماعات خصصت لدراسة مكانة المرأة في الإدارة وظروف عملها في المناطق الحرة المخصصة للصناعة التصديرية.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/53/L.8 و L.9؛ L.2، و L.3، و L.4)

عرض مشاريع القرارات

مشروع القرار (A/C.3/53/L.8): معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٨٧ - السيدة أوكاجي (نيجيريا): عرضت مشروع القرار A/C.3/53/L.8 نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وقالت إن مسألة منع الجريمة تكتسي بالنسبة للبلدان الأفريقية أهمية خاصة، وأشارت في هذا الصدد إلى الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من استنتاجات تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/53/381) اللتين شدد فيهما على الآثار الضارة التي يحدثها تزايد الإجرام في أفريقيا وعلى وجود حاجة ملحة لوضع استراتيجية لمنع الجريمة وتعزيز التنسيق بين المنظمات التي تكافحها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك يبدو منطقياً تزويد المعهد بالوسائل اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز نظام العدالة الجنائية فيها وتحديث سياساتها في هذا الميدان. ويأمل وفد نيجيريا أن يحظى تقرير الأمين العام بالقبول وأن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/53/L.9: تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

٨٨ - السيد بوساكا (إيطاليا): عرض مشروع القرار A/C.3/53/L.9، وأعلن أن استراليا، وإسرائيل، وجورجيا، والسويد، وغواتيمالا، وفرنسا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكرواتيا، وليسوتو، ومالطة، واليونان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إن الأمم المتحدة، تسليماً منها بخطورة مشكلة الإجرام في العالم، وضعت برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يهدف أساساً إلى تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها الوطنية في التصدي لهذه الظاهرة. ويقوم مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وبالرغم من قلة موارده، بدور أساسي في السعي إلى وضع معايير على الصعيد الوطني وإطار عمل على الصعيد الدولي. والقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بجعل منع الجريمة من أولوياتها في الأجل المتوسط في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ دليل على ما توليه من أهمية لهذه المشكلة. وينبغي التشديد أيضاً على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وإعلان نابولي السياسي وخطة العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونظراً للولاية التي كُلِّف بها مركز منع الجريمة الدولية، ينبغي تزويده بالمزيد من الموارد. ويبدو أن برامج مكافحة الإجرام هي من أكثر البرامج تضرراً بالصعوبات المالية التي تشهدها المنظمة. ويتضمن مشروع القرار عناصر جديدة، لا سيما الفقرات ٥ و ٧ و ٨ و ١٣ و ١٥ من المنطوق. وأعلن الوفد الإيطالي عن تنقيحين ثانويين: أولاً يستعاض في الفقرة ٧ من المنطوق عن العبارة "منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية

لدعمها" بعبارة "المنظمات المجتمع المدني وجميع قطاعاته ذات الصلة، لدعمها"؛ ثانياً، في الفقرة ١٣، تضاف بعد عبارة "تكرس اهتمامها لصوغ" العبارة "نص الاتفاقية وكذلك".

٨٩ - السيدة كاجا كامارا (كوت ديفوار): قالت إن بلدها يود الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

البت في مشاريع القرارات

مشروع القرار A/C.3/53/L.2: الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٩٠ - الرئيس: أوضح أنه ليست لمشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى باعتماده.

٩١ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/53/L.2 بدون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/53/L.3: الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٩٢ - الرئيس: أشار إلى أنه ليست لمشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى باعتماده. بيد أن لمشروع القرار آثاراً على خدمات المؤتمرات. وذكر الرئيس في هذا الصدد بأحكام ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ الواردة في المرفق الثاني من تقرير لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، والتي جاء فيها أن "اكتفاناً فتحت ليس فقط للاجتماعات المقررة عند وضع الميزانية، وإنما أيضاً للاجتماعات التي يؤذن بها فيما بعد، بشرط أن يكون عدد هذه الاجتماعات وتوزيعها متوافقاً مع اتجاهات السنوات السابقة".

٩٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/53/L.3 بدون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/53/L.4: تبادل المساعدة والتعاون الدولي في المسائل الجنائية

٩٤ - الرئيس: أوضح أنه ليست لمشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية، وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى باعتماده.

٩٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/53/L.4 بدون تصويت.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/53/L.7)

مشروع القرار A/C.3/53/L.7: التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية

٩٦ - السيد ألبين (المكسيك): عرض مشروع القرار A/C.3/53/L.7، وأشار إلى أن بلجيكا، وبنغلاديش، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وناميبيا، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الذين أصبح عددهم ٩٩ بلدا.

٩٧ - وقال إن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة كانت نتيجة مفاوضات وحوار بين الدول الأعضاء. وأنه لا شك في أن الوثائق التي اعتمدت ستوجّه أنشطة مكافحة هذه الظاهرة التي لا تعرف حدودا والتي تهدد المجتمعات، لا سيما الشباب.

٩٨ - ويؤكد العدد الكبير من البلدان التي قدمت مشروع القرار روح التعاون التي تحرك المجتمع الدولي وعزمه على تعزيز آلية الأمم المتحدة لتحسين قدراتها في التصدي لآفة المخدرات.

٩٩ - وتعدد ديباجة مشروع القرار مختلف جوانب مشكلة المخدرات في العالم ونتائج الدورة الاستثنائية، ويتضمن المنطوق أربعة أجزاء. ويعكس نص مشروع القرار توافق الآراء الذي أمكن التوصل إليه في حزيران/يونيه، ومن المؤمل اعتماده بتوافق الآراء.

١٠٠ - السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار): أعلنت أن بلدها يود الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/53/L.6)

مشروع القرار A/C.3/53/L.6: السنة الدولية لكبار السن

١٠١ - الرئيس: أوضح أنه ليست لمشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية، وأشار إلى أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار عند تقديمه: أنتيغوا وبربودا، وأرمينيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وباراغواي، وباكستان، وبوليفيا، وترينيداد وتوباغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسان مارينو، والسويد، والصين، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكازاخستان، وكرواتيا، ومصر، وموناكو، والنرويج. وأضاف أن البلدان التالية انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، وإسرائيل، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وسنغافورة، والسودان، وسيراليون، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيبال، والهند.

١٠٢ - السيدة أغيار (الجمهورية الدومينيكية): أعلنت أن الاتحاد الروسي وتايلند ومالطة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١٠٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/53/L.6 بدون تصويت.

١٠٤ - الرئيس: أعلن أن اللجنة اختتمت نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.

— — — — —